

د. عماد كريم الراوي
المرحلة الثانية
المادة/تاريخ الدولة العثمانية
عنوان المحاضرة (مالية الدولة العثمانية)

مالية الدولة العثمانية في عهد تأسيسها

الطبع السياسي

تفيد الرواية التقليدية ان بني عثمان هم اصلا من قبيلة قايي من قبائل الغز التركمانية، نزحوا من ماهان قرب خراسان امام الزحف المغولي وانتهوا إلى الاناضول، حيث استكثروا ملوك بني سلوجوق اراضيهم الواقعة على حدود بيرنطة غرب الاناضول، نحو سنة ١٢٣٠م. أما الدولة السلجوقية فلم تستطع مقاومة المغول الايلخانيين، إذ انه بعد ان انتصرت قواتها أمام الجيوش الايلخانية في معركة موكسه داغي» بالقرب من آنقرة، خضعت للايلخانيين الذين اشتغلوا بطاقة حكمهم وانفردوا في حكم البلاد بعد انقارض السلجوقية في مطلع القرن الرابع عشر، واستقل بعض ولاتهم بحكم الاناضول رديحا عن الزمن، واعيدت الولاية إلى الطاعة، الى ان تمررت الدولة الايلخانية بموت آخر ملوكها «ابو الغازى يهادر خان عام ١٢٥٥م». وخلفهم في حكم الاناضول امير لهم يدعى «الامير ارتنا، وبقى أمراء الوجات (أي الامارات التركمانية) التي قامت على الحدود البيزنطية، كانوا ما يزالون يدفعون إتاوة للايلخانيين او اعقابهم^(١) ويختضعون لهم، ولو اسميا، او يحترمونهم على الأقل. ولعل السياسة (أي الخط المعتمد في مسک دفتر المالية في الدولة العثمانية) التي من أصل ايلخاني او سلجوقي. ففي مكتبات استانبول مخطوطان في تعليم مسک الدفاتر في مالية الدولة يمكن إرجاع أصولهما إلى الايلخانيين^(٢).

(١) المازندراني، عبد الله بن كيا، رسالة فلكية: مخطوط بمكتبة آيا صوفيا رقم ٢٧٥٦، وقد ذكرها فالتر هينز عام ١٩٥٢ في فليسابدن.

Hinz, W. Die risala-i-lâzkiyya, Wiesbaden: 1952.
ويجل التمازج الذي يعطيها المزاج ماحظة من أصولها من دار الوثائق في تبريز ويعتبر الميزانية (بقترجمة الحساب)
من المصادر الأصلية.
ويذكر الميزانية الاناضول بما في ذلك المنطقة (قبرصانية) التي ظلت بآيدي ولاة الايلخانيين بعد انقارض دولتهم
و(الإيجاث) أي الامارات التركمانية الواقعة على حدود غرب الاناضول (الارجح هو الحد او اراض من اتشي)،
وكان جبارتها في عهده يسمى (الخواجه جهم الدين الفروسي) يبلغ ٣٠٠ ثومان من اللتان، وتلهمان هو مبلغ
عشرون الف (عدد من اي شيء كان). والدينار من الايلخانيين صلة قضية وليس ذهبية.
(٢) احد الكتابين هو المذكور في المخطوطة السابقة اما الثاني فما يزال مخطوطا وهو مسحاته، اي كتاب المساعدة لملك
هي شمس التبريري، ورقم مخطوط آيا صوفيا هو ٤١٩، وتاريخ استنساخه ١٧٣٦هـ. ومنه نسخة في مدينة قونية في
مكتبة يوسف آغا رقم ١٧٥٩ وتاريخ استنساخه هو ١٨٤٥هـ.

كما أن أنواع الدفاتر المستعملة في مالية الدولة العثمانية لها أشباه وأمثال في محاسبة الدولة الإلخانية^(١).

يعتبر العقد الثالث من القرن الرابع عشر بداية توقف النهضة الاقتصادية والتجارية والمد الغربي في علاقته مع الشرق. ويتفق بعض الكتاب في التاريخ الاقتصادي هذا التوقف أو الانكماش الاقتصادي في أوائل القرن الرابع عشر ويفعلون: إن حركة التقدم التي قام بها الغرب منذ القرن الحادي عشر ظلت ماضية في سبيلها حتى عهد النهضة، وإن لم تكن بالسرعة القديمة في القرنين السابقين، مع تبدل مركز النشاط الاقتصادي، وانتقاله إلى شمال غرب أوروبا، عوضاً عن المدن التجارية الإيطالية في البحر الأبيض المتوسط. وقد عرفت الحياة الاجتماعية في الغرب تحولاً، أن لم يكن تغيراً، منذ العودة إلى الحياة الدينية، وهو ما أدى إلى الحد من السخرة في النظام الاقطاعي، والقبول ببدل نقدي عن كل خدمة معدودة في إطار سخرة في هذا النظام. بينما أدى غضب الإيطاليين بعد أن طردتهم الملوك من الشرق، وامتناعهم عن التجارة مع الدولة المملوكية إلى انكماش التجارة، وخفف من سرعة تداول النقد في الغرب الذي صار يسعى للتغيير طرق التجارة. وكان اندحار الإلخانيين في معركة عين جالوت (١٢٦٠م) قد قرب بين الغرب المسيحي والمغول. فانتقلت طرق التجارة من جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه إلى الجهات الشمالية الشرقية منه، فعوضاً عن الاتجاه إلى عكا وطرابلس.. والاسكندرية صارت سفن المدن التجارية الإيطالية تتجه إلى آياس (غربي خليج الاسكندرية) لتحمل التجار إلى قيهورية وسيوس وارزنجان وارضروم فتبرين أو تدخل البحر الأسود فتحصل إلى طرابزون بحراً ومنها براً إلى تبريز ثم إلى الشرق الأقصى، أو تأتي إلى القرم وتذهب عن طريق السهوب الروسية إلى الشرق الأقصى أيضاً. ولكن هذه الطرق سدت بدورها إثر تمزق الدولة الإلخانية سنة ١٣٣٥م وانعدام الأمن على الطريق في أوسط آسيا.

(١) كان عند الإلخانيين من دفاتر المحاسبة:

- أ) جامع الحساب، أي الميزانية وهو عند العثمانيين «اجمال محاسبة».
- ب) الدفتر الب يومية، أي دفتر اليومية والكلمة مستعملة في مالية الدولة العثمانية يعنيها.
- ج) دفتر القراءات، أي دفتر يوحده منه أنواع، لكل غرض دفتر.
- د) دفتر التحويلات، والتحويلات هي قصاصات أو وصول عند العثمانيين ولكنها تسجل في دفتر اليومية (الروزنامة) وعندئهم أيضاً دفتر تحويلات بالنسبة للنظام مثلًا.
- هـ) دفتر الأواجرة وهو ما يقابل الدفتر الكبير ويقابله في العثمانية قلام (أي مكاتب) تمسك قسم من الحسابات الخصوصية لها، الروزنامة تسجل ما يدخل الخزانة يومياً من غير تبرير والإنحراف تسجل في دفاترها الحسابات حسب أحوالها مع رعاية الزمن.

وتعزّزت التجارة، ولم يبق أمام المدن التجارية الإيطالية - بعد انقطاع التجارة العالمية - إلا الاقتصار على التجارة المحلية في الانضيال بعد أن قلل الصادر والوارد، وقلّ النقد في الأيدي، وما الرخص الذي شاد بذكره ابن فضل الله العمري^(١) وأبن بطرطة^(٢) وعجبًا منه في الانضيال في الثلاثينيات من القرن الرابع عشر، إلا ترجمة للكساد المسيطر على البلاد. فالرخص يعني كثرة العرض اقتصاديًا مع تقلص الطلب بسبب الفقر أو قلة عدد السكان أو قلة الوافدين للتجارة وامتناع التصدير. فالنقد غزير وخفيف من حيث الوزن والأسعار على الرغم من ذلك منخفضة، ولكن الشح العارض في العملات لم يبلغ من الشدة ما يفتشي بالوضع إلى المقايسة ويؤدي بالنظام الاجتماعي إلى نظام الانقطاع، فامتناع المبادلة التقديمة الحرج وعدم الحاجة للنظام المبني على المقايسة أدى إلى حل وسط هو «النظام التيماري». فالدولة التي لم تكن تملك إمكانية جباية ضرائب نقداً ولم تكن تملك التشكيلات الكافية لجبايتها كلها عيناً، أخذت على عاتقها ما يمكنها جبايته عيناً ونقداً، وتترك جبايةباقي من كان عليها أن تؤدي إليهم أجورهم من الجند فيجبون ما خصصته لهم حسب اختيارهم عيناً ونقداً ويصرفوونه على أنفسهم. فالتيماري يعمل كأنه جابي ضريبة، ويقوم بشؤون الأمان في قريته، ويدهب إلى الخدمة كلما دُرب إليها. وهكذا طبع الطابع السياسي مالية الدولة، فاقتبست المحاسبة الإلخانية والجاتها ظروف العصر الاقتصادي إلى اقتراح نظام التيمار المعروف عند السلاجقة وربما طورته حسب ظروفها. وقد احتفظت بهذا النظام بعد أن توافر النقد منذ عصر النهضة في أواخر أيام محمد الفاتح، ولكن هذا النظام أخذ بالتقهقر منذ عصر النهضة في أواخر القرن السادس عشر، وظل يتدنى في القرن الثامن عشر، ولم يقض عليه نهاية إلا بالقضاء على الانكشارية، على الرغم من أن كثيراً من الخدمات التيمارية تبدلت إلى خدمات مأجورة نقداً في القرن الثامن عشر.

الضرائب وأنواعها

إن أهم مرجع يمكن للباحث أن يرجع إليه بخصوص الضرائب في الحكم العثماني حتى نهاية القرن السادس عشر وحقيقة طولية من القرن السابع عشر هي «دقائق الطابو» أو «دقائق التحرير» كما كانت تسمى، أذ فيها «إحصاء السكان والضرائب».

(١) ابن فضل الله العمري، مسالك الابصار في ممالك الامصار (مخطوط) دربة، ١٠٤.

(٢) ابن بطرطة، تحفة الناظر، ملحوظة، ١/٣٠٢ - ٣٥١.

فقد كان الاقتصاد العثماني - كما هو معروف - يقوم على الزراعة. وكانت هي قوام البلاد مع توافر قدر من الصناعات يفي بالحاجة، هذا الى جانب التعدين، والنشاط التجاري داخليا او خارجيا. وكان النظام الضريبي يستهدف كل نواحي الحياة الاقتصادية. ولكن من هذا اثره في «دفاتر التحرير». فالضرائب التي كانت تستهدف النشاط الزراعي كانت قسما من الحاصل علينا او قيمته المقدرة في دفتر الاحصاء نقدا. والقسم الذي يخص الدولة وان كان يطلق عليه اسم العشر فإنه كان مختلفا، وشروط الفتح والنظام الضريبي السائد في البد قبيل الفتح يعين ذلك. فقد نرى في القوانين الموجودة في مطالع دفاتر الاحصاء ما يقدر السبع او الثمن او يفرض مبلغا معينا مهما كان الحاصل كالديموس^(١) في قرى حلب .. وقد يستوعب القسم نصف الحاصل في القرى التي يوجد فيها نظام «المالكابة والديوانية»^(٢). كما ان الجباية الاضافية تحت اسم «سالارية» من غير العشر تزيد من نسبة الضريبة. فالعشر او «الرسم» الذي يقوم مقامه بخصوص العسل والعنب والفنم وخراج الكروم وخراج الاشجار والرسم على اشجار الفاكهة والحاصل من شرائق الحرير (القز) الذي كان يدعى «رسم كوكل» وما يجري مجريها هي قسم من الحاصل (اما يقابل ايجار الارض في النظام الاقطاعي)، ويطلق عليها شيخ الاسلام ابو السعدون افندى عطفا على ابي يوسف «خراج المقاومة». ومن بين الضرائب ما كان مطرده الأرض التي يتصرف بها الرعية. وقدرة الرعية على الكسب والتصرف بالأرض هي «قرينة على الكسب وحجم هذا الكسب». فالمسلم الذي يتصرف بأرض تقدر بجفلتك (من ٤٠ او ٥٠ دونما إلى ١٥٠ دونما او قدانا بالنسبة لجودة الأرض) يؤدي «رسم جفلتك» ويختلف هذا الرسم حسب البلد والزمن وانخفاض العملة. ومن يتصرف بأرض ضعف ذلك يؤدي الضعف او اكثر من ذلك اذا زادت مساحتها. والذي يتصرف بأرض تنصف ذلك يؤدي النصف ويطلق عليه «رسم نيم» او يؤدي «رسم اكتلو بناك» ان كانت مساحة ارضه اقل من «النيم». والمتزوج الذي يملك ارضا يسيرة او لا يملك ارضا يؤدي ما يسمى «رسم بناك» بينما العازب (المجرد) القادر على الكسب يؤدي «رسم المجرد» وهو اقل ضريبة من هذا النوع. ويستفاد من القانون

(١) الديموس هو مبلغ معين مفروض على القرى لا يتبدل ولها للنفوس او الزوايا في الحاصل.

(٢) المالكابة هي حصة الوقف او الملك في القرى الموقعة لو الملكية. والديوانية الحصة التي تجيء باسم الخزانة منها. وقد تخضع للتهاوي او تدخل الخزانة مع حاصل الفواص السلطانية.

الذي يحل هذا النوع من الضرائب^(١) إنها كانت بدلًا لبعض الخدمات التي تعتبر من نوع السخرة من قبل في النظام الاقطاعي في الغرب من حصاد أرض السيد أو فلح أرضه، ونقله حطبا إلى داره أو العشب لأجل حيواناته وما إلى ذلك.. وكانت هذه الخدمات أو السخرة في النظام الاقطاعي معدودة من أجرة الأرض التي يتصرف «القُن»^(٢) بها قبل النظام الاقطاعي وبعد الأرض «Sart»^(٣) في النظام الاقطاعي، ويطلق عليها أبو السعوْد أفندي «الخرج الموظف». أما الذي من الرعية الذي كان يؤدي «الجزية» وهي ضريبة الرأس المعدودة مقابل الحماية (الذمة) فكان يؤدي عوضاً عن «رسم الجفتلك»، وأنواعه ضريبة موحدة لا تختلف مع وضع الرعية الذمية ولا مع مساحة الأرض التي يتصرف بها تدعى بـ «أسينجحة» وقدرها ٢٥ آقجة (العملة الفضية العثمانية) وتختلف هذه في وضع واحد فقط هو وضع الأرملة التي تقوم بخدمة أرض زوجها بعد وفاته إذ أنها تؤدي «رسم بيته» وقدره ٦ آقجات فقط. بيته = من غيره و = زوج بالفارسية تعني أرملة. كما أن هناك ضرائب طازة. ومثال ذلك «رسم العروس» فإنه يتوقف على العرس. وحلوان «الضال» وألبيق و «بيت المال» (المواريثة العثمانية) وما إلى ذلك فإنها متوقفة على هذه الأحداث: القبض على الآبق وعلى الضال وموت شخص لا وارث له. فهذه وأمثالها تدعى «طيات» بالعربية و «باد هوا» بالفارسية.

التمييز بين المكلفين

يفترض في الضرائب عدتها وعموميتها، وذرى إذا استقصينا النظام الضريبي الكلاسيكي العثماني أنه كان يتلوّح بذلك ويستهدفه. وبما أن النظام الضريبي مبني على الاقتصاد الزراعي فقد كان هدف الدولة الأول مبنينا على تكليف كل من يشارك في الانتاج الزراعي. فالمكلف الأول هو المزارع، إذا ذرى هناك تمييزاً بين مزارع وغيره. وهذا يؤدي بنا إلى تمييز بين مدنه وريفيه ويدويه منتقل.. فكانت المدن إذا لم تساهم فعلاً في عملية الانتاج تتشكل فئة على حده وليس عليها أداء العشور واقتسام المحصول

(١) ساحلي أوفي، خليل: ترجمة قانون نامة السلطان سليمان القانوني، حيث يوضح فيها مصطلحات الرسم مثل: رسم الجفتلك ورسم البنك ورسم المجد: ١٤٠ والطيات: ١٦١ والمطر والسلامية: ١٦١ ورسم الكرم والزامي والطواحي: ١٦٥....

(٢) القانون (Colon) هو القانون الروماني المستثار لرض الإمبراطور أو أرض أحد كبار الملوك من أصل حر ثم تذهب وضمه في عهد الإمبراطورية العثمانية، والمقصود بعد الأرض.

(٣) هو Bery نسبة إلى القرى الغربية في القرن الوسطى في ظل النظام الاقطاعي، وقد أصبح جزءاً من الأرض التي يعيش عليها، بيع ويشتري مع الأرض.